ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Dr. Hayat Ali Hussein Jassim

College of Medicine / University of Wasit

Email: Hayata@uowasit.edu.iq

Keywords:

The ills The effect The Cause and the Arab Scholars Morphists Ibn genie Ibn yaeish

CC BY

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 2.Febr.2025

Accepted 10.Mar.2025

Published 25.May.2025

Multiple causes of morphemes for one effect

A B S T R A C T

It comes to mind that for every grammatical, morphological, or linguistic cause in general, there is one cause that is the cause of its existence, but the truth is that it is permissible to have multiple causes for one effect. The cause in general, whether grammatical, linguistic, or morphological, is one of the important topics that has occupied scholars from two aspects, one of which is its nature. Cause, and the other: Is it permissible for more than one cause to produce one effect?

Some Arabic scholars have permitted multiple causes, even if the effect is one, including: Ibn Jinni, Abu al-Barakat al-Anbari, and Ibn Ya'ish. This is clearly evident in the various issues they explained in their writings, and its results appear in the permissibility of multiple causes and one effect.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol59.Iss2.4252

تعدّد علل الصّرفيّين لمعلول واحد

م.د. حياة علي حسين جاسم

كلية الطب/ جامعة واسط

الملخص:

يتبادر إلى الذهن إلى أنَّ لكل سبب نحوي أو صرفي أو لغوي بصورة عامة علّة واحد تكون هي المسبّب لوجوده، لكن الحقيقة أنَّه يجوز تعدّد العلل لمعلول واحد، فالعلّة بصورة عامة سواء أكانت نحويّة أم لغويّة أم صرفيّة من الموضوعات المهمّة التي شغلت العلماء من وجهين أحدهما طبيعة العلة، والآخر أيجوز أن تأتي أكثر من علة لمعلول واحد؟

وقد جوّز بعضٌ من علماء العربية تعدّد العلل، وإن كان المعلول واحد، منهم: ابن جني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش؛ إذ يظهر ذلك جليّاً فيما علّلوا به من مسائل مختلفة في مؤلفاتهم تظهر نتائجه في جواز تعدد العلل والمعلول واحد.

الكلمات المفتاحية: العلل، المعلول، العلّة وعلماء العربية، الصرفيّون، ابن جني، ابن يعيش.

المقدّمة:

إنَّ اللّغة هي بلا شكّ مظهرٌ من مظاهر حضارة الأمة العربية؛ إذ إنّ حضارات الأمم جميعاً بلغاتها ومدى استيعابها تُقاس، وذلك لما ينتجه فكرها البشريّ في مجالات العلوم المختلفة، لذا كان من الطبيعي أن تشهد تلك الأمم من قبل علمائها عناية خاصة بلغاتها من أجل الحفاظ عليها، والارتقاء بها، وتخليصها ممّا قد يعلق بها من شوائب مع مرور الأزمان، وعربيتنا السمحاء من اللّغات التي شهدت مثل هكذا عناية، بل إنّه ما من لغة حظيت بدراسة وعناية مثل الذي حظيت به لغتنا العربية لما تحمله في نفوس ابنائها من قدسيّة عظيمة، ولا عجب في ذلك؛ إذ إنّها لغة القرآن الكريم.

ولمّا كان القرآن الكريم معجزة الرسول الخالدة بألفاظه ومعانيه وفرائد نظمه انبرى جلّ علماء اللّغة لدراسة جوانب إعجازه اللّغوي وبلاغة عباراته وسحر بيانه، وأمام هذا البحر الكبير رأيتُ نفسي تواقةً إلى الولوج في بحر علمه متناولة مظهراً من مظاهر إعجازه اللّغوي وهو: العلة اللّغوية.

العلّة وعلماء العربية:

تُعد العلّة (بصورة عامة) بغض النظر أنّ تلك العلّة قد تكون لغويّة أو نحويّة أو صرفيّة من الموضوعات المهمّة التي شغلت العلماء من وجهين، أحدهما طبيعة العلّة، والآخر هو أيجوز أن تأتي أكثر من علّة إلى معلول واحد؟

وللإجابة عن هذين السؤالين لا بُدَّ من الوقوف الصحيح على رأي بعض علماء اللّغة ولو بشكل مختصر، ومن هؤلاء العلماء ابن جني؛ إذ قال: "اعلم أنَّ علل النّحويين وأعني بذلك حذّاقهم المتقنين، لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنَّهم إنّما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنَّها إنّما هي علامات وأمارات لوقوع الأحكام، وجه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا"(ابن جني، ١٩٩٠، ٤٩/١)، فهي إذن قريبة من علل المتكلّمين؛ لأنَّ علل المتكلمين تُحال إلى الحس، والمناسبة تصبح قوية بين العلّة والحكم، وليس الحال كذلك في العلل الفقهية؛ لأنَّ المناسبة بين العلّة والحكم عند الفقهاء قد تكون ضعيفة، فتصير العلّة بمثابة الدليل، فضلًا عن أنَّ وجه الحكمة فيها يكون غير واضح، فبعضها خفي الحكمة، ولا تنقاد بانقياد معيّن، أمّا علل النحو فتكون جميعاً مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا تنقاد هذا الانقياد(ينظر: ابن جني، ١٩٩٠، ٥٢/١).

وقد جزم أبو البركات الأنباري بأنَّ علل اللّغة جميعها علل كلامية، وما يوحي بأنّها علل إنّما هي علامات على وجود العلّة، وكان قد ذكر أمثلة من كلام علماء النّحو واعترض عليهم، ورفضها من دون مناقشة لآرائهم كما هو الحال في العلل العشر للفاعل المتصل، وعدَّ هذه العلل أمارات ودلالات ولا يجوز عنده التعليل بأكثر من علّة واحدة: "لأنَّ العلّة مشابهة للعلّة العقلية، فلا يثبت معها الحكم إلّا بعلّة لهذه العلل بأنَّها ليست موجبة، فكان مضمون قوله: ما المعني بقولكم إنّها ليست موجبة؟ إن عنيتم أنَّها ليست موجبة كالعلل العقلية كالتحرك لا يعلل إلّا بالحركة، أو العالمية لا تعلل إلا بالعلم فمسلم، وإن عنيتم أنّها غير مؤثرة بعد الوضع على الاطلاق، فلا نسلم فإنّها بعد الوضع أصبحت بمنزلة العلل العقلية فينبغي أن تجري مجراها"(ينظر: الأنباري، ١٩٥٧، ٩١/١)، ويبدو أنَّ أغلب النّحويّين والصرفيّين هم مع جواز تعدّد العلل، فعلى سبيل المثال ما ذكره ابن جني في أصل كلمة "مسلمي"، قال: "هذه عشري، وهؤلاء مسلمي، فقياس هذا على قولك: "عشروك ومسلموك" أن يكون أصله "عشروي ومسلموي"، فقلبت الواو ياء لأمرين كل واحد منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه"(ابن جني، ١٩٩٠، ١٧٥/١).

وقد جوّز بعضٌ من علماء العربية تعدّد العلل، وإن كان المعلول واحد فقط؛ إذ يظهر ذلك جليًا فيما علّلوا به من مسائل مختلفة في مؤلفاتهم، وعلى سبيل المثال على ما علّلوا به بأكثر من علّة، هو:

أوّلًا: حذف حاء (حرح):

استدل علماء الصرف على أنَّ لفظة (حر) أصلها (حرح) وأنَّ اللّام فيها محذوفة، واستدلوا على ذلك بجمعها على (أحراح)، وفي التصغير (حريح)(ينظر: سيبويه، ١٩٨٣، ٣٥٩/٣، السيرافي، ٢٠٠٨، ١١٢/٤، ١٩٣، ابن جني، ١٩٩٨، ٤٣١).

قال الشاعر(ينظر: الجاحظ، ١٤٢٤، ٢٨٠/٢، ابن جني، ١٩٨٥، ١٨٢/١، ابن منظور، د.ت، ٤٣٢/٢، الأشبيلي، ١٩٨٧، ١٦٢٧/٢، الزبيدي، ١٩٦٥– ٢٠٠١، ٣٥٦/٦، الأندلسي، ١٩٧٨، ٣٧٢):

"إِنّي أَقُودُ جَمَلًا مِمْرَاحًا ذا قُبَبٍ مَمْلُوءةٍ أَحْرَاحًا"

وتعدّدت الأقوال في إيضاح العلل التي من أجلها حُذفت لام الفعل، فهي عند العالِم ابن يعيش من أجل اجتماع ثلاث علل، قال: "واعلم أنَّه اجتمع في هذه الكلمة أسباب سوّغت حذف اللّام، منها: استثقالهم باب – سلس وقلق –، ومنها أنَّ الحاجز بين المثلين غير حصين، لسكونه، فصار كالمضعف، ومنها أنَّ حروف الحلق حروف مستثقلة، ولذلك تلعب بها قريبًا من حروف المد واللّين"(ابن جني، ١٩٩٨، ٤٣٢)، فالعلل أو الأسباب عند ابن يعيش ثلاث، هي:

– الاستثقال.

– الحاجز بين المثلين؛ إذ يكون غير حصين، ويقصد حرف الراء بين الحاءين.

– انَّ حروف الحلق مستثقلة كلّها، وحروف الحلق تكون ميزتها القبح إن تألفت منها الكلمة لا غير(عبد الله، ٢٠٢٢، ٥٧).

علما أنَّ السيرافي لم يذكر من هذه العلل غير علّة واحدة، وهي الاستثقال، وهذا الاستثقال هو من وجود حرف ساكن بين حرفين متحركين(ينظر: السيرافي، ٢٠٠٨، ١٩٣/٤)، ولم يذكر ابن يعيش في شرحه للمفصّل هذه العلل، وإنّما اكتفى بتعليل الحذف(ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤٠٣/٢)، وأيضاً الرضيّ(ينظر: الرضي، ١٩٧٥، ٢١٩/١)، ومن الجدير بالذكر أنَّ بعض العلماء ذكر أنَّ حذف لام لفظة (حرح) جاء اعتباطًا على غير قياس، فهو يحفظ ولا يصح أن يقاس عليه(ينظر: الصبان، ١٩٩٧، ٧٢/٢، التميمي، ٢٠٠٣، ١٠٩/٣).

وممّا يبدو واضحاً لي أنَّ العلل الثلاث يمكن إرجاعها إلى علّة واحدة فقط، وذلك أنَّ الحاجز بين المثلين غير حصين، وهو ناتج عن تسكين حرف (الراء) وهو عين الفعل، والضعف ليس في حرف الراء ذاته، وزاد هذا الضعف أنَّ الحرف الساكن (الراء) هنا وقع بين حرفي حلق وهو (الحاء).

ثانيًا: حذف واو (عدة وزنة):

اختلف العلماء في علّة حذف الواو في هاتين اللّفظتين على مذهبين(ينظر: الأنباري، ١٩٦١، ٣١٥/٢، الأشموني، ١٩٩٨، ٢٨٥/٤، الأزهري، ١٩٩٦، ٤٩٣/٢)، فالكوفيون يرون أنَّ سبب حذف الواو هو للفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللّازم، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو، فوجب تغايرهما في اللزوم وفي التعدي واتفاقهما في وقوع الفاء واوًا، لهذا وجب أن يفرّق بينهما في الحكم، فأبقوا الواو في مضارع الفعل اللازم، وحذفوا الواو من الفعل المتعدي نحو وعد يعد، ووزن يزن، وكان المتعدي أولى بالحذف؛ لأنَّ التعدي صار عوضًا عن حذف الواو.

أمّا البصريون فيرون أنَّ الحذف هنا كان بسبب وقوع الواو مكسورة، وعندهم هذا مطّرد في كلِّ واو وقعت بين ياء وكسرة، وذلك لأنَّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلامهم، فلما اجتمعت هذه الأشياء الثلاثة المستنكرة التي توجب ثقلًا في اللّفظ وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبًا للتخفيف في الكلام، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال(الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، ١٩٦١، ٣١٥/٢).

ومن الصرفيّين الذين ذكروا رأي البصريّين فقط هو ابن يعيش في شرحه على الملوكي، وكان دقيقًا في عبارته، إذ جعل العلّة واحدة لكنه جعل لها وصفين مختلفين، هما:

الأول: كون الواو مكسورة.

والثاني: كون فعله فعلًا معتلًا، فقال: "وقد حذفت الواو من المصدر أيضًا في (عدة) و(زنة)، والأصل (وعدة) و(وزنة)، والذي أوجب حذفها هنا هو العلّة ذات الوصفين: أحدهما أنّ الواو مكسورة، والكسرة تستثقل على الواو، والثاني كون الفعل معتلًا، نحو "يعد ويزن" والمصدر يعتلُّ باعتلال الفعل، ويصحُّ بصحته، ألا تراك تقول: "قمت قيامًا، ولذت لياذًا"، والأصل: "قوامًا ولواذًا"، فأعللتهما بالقلب لاعتلال الفعل، ولو صحَّ الفعل لم يكن ليعتل المصدر، ألا تراك تقول: "قاوم قوامًا، ولاوذ لواذًا"، فيصح المصدر فيهما لصحّة الفعل، طلبًا للتشاكل وللتوافق؛ لأنَّ المصادر والأفعال تجري مجرى المثال الواحد"(ابن جني، ١٩٩٨، ٣٣٩- ٣٤٠).

أمّا المبرّد فيرى أنَّ سبب حذف فاء (عدة) و(زنة) هنا أنَّ المصدر اعتلّ بما اعتلّ به فعله فحذفت تبعًا للفعل لكن بشرط أن تكون فاء الفعل واوًا مكسورة، فقال: "اعلَم أنَّ المعتل يَقع على ضَربَينِ مختلفين، "محذوفًا ومتمّمًا" فما لزمه الحذف لعلّة واحدة تكون تلك العلّة راجعة في مصدره، ومصدره معتلّ لاعتلاله، وما سلم فعله من الحذف كان مصدره تامًا، ومن ذلك ما يكون من الثلاثة مما فاؤه واو وذلك نحو "وعد و وجد" فإذا قلت: "يعد و يجد" وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت من أجل ذلك، فصار "يعد و يجد"، وكان الأصل "يوعد و يوجد"، ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحّت كما تصح في (يوجل) أو أبدلت ولم تحذف كما تقول: "ييجل ييحل، وياجل وياحل"، فإذا قلت "وعدًا ووزنًا" صح المصدر؛ لأنَّه لم تلحقه العلّة، فإن قلت: "عدة وزنة" أعللت فحذفت؛ لأنَّ الكسرة في الواو، فالعلّة في المصدر من وجهين: إحداهما علّة فعله والثانية وقوعها فيه، ألا ترى أنَّها لو كانت علّة الفعل وحدها لصح المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن"(المبرد، د.ت، ١٢٩/٢)، وفاء هذا النوع لا تعوض في النسب أو المثنى في أول الكلمة ما لم يكن هو الحرف المحذوف.

ويرى السيرافي أنَّه لا يوجد خلاف في ذلك، ولبعد الحرف المحذوف من الكلمة صارت كأنّها في حكم غير الموجود في الأصل، إلا تردها فتقول: وعيدة ووزينة(السيرافي، ٢٠٠٨، ١٢٠/٤).

ثالثًا: اجتماع العلل في أمات وأمهات:

تستأثر اللّغة العربية في بعض الأحيان فروقًا دقيقة بين الالفاظ المتشابهة في المباني والاستعمال، وتفرق بينها في الاستعمال الدقيق، ومن ذلك: (أمات وأمهات)، فالأمات تُستعمل في البهائم، والأمهات تُستعمل في الأناسي، وقد يُستعمل لفظ (الأمهات) في البهائم على (الأمات)، كما في قول الشاعر(ينظر: الضبي، د.ت، ٣٢٣، ابن جني، ١٩٨٥، ٢١٣/٣، ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤/٩، عبد النور، ١٩٨٤، ٤٠٢):

قوال معروف وفعاله عقار مثنى أمهات الرباع

يرى بعض العلماء أنَّ الهاء في (أمهات) زائدة وأصل اللّفظة (أمات)، وقد اعتل ابن يعيش لذلك من وجوه:

الأوّل: السماع، وقد ذكر رأي الخليل في العين وردّه بحجة أنَّ في العين أخطاء كثيرة وهذه واحدة منها، يقول الخليل: "والأم هي: الوالدة، والجميع الأمهات، ويقال: تأمم فلان أمًا، أي: اتخذ لنفسه أمًا، وتفسير الأم في كل معانيها: أمة؛ لأنَّ

تأسيسه من حرفين صحيحين، والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس"(الفراهيدي، ١٩٨١، ٤٣٤/٨)، وقال سيبويه بعد أن سأل الخليل: "وسألته عن امرأة تُسمّى بأم، فجمعها بالتاء وقال: أمهات وأمات في لغة من قال: أمات لا يجاوز ذلك"(سيبويه، ١٩٨٣، ٤٠٠/٣).

الثاني: العقل؛ إذ قال ابن يعيش: "وأمّا القياس فلإنَّ اعتقاد زيادة حرف الهاء في (أمهات) أولى من اعتقاد حذفها من (أمات)؛ لأنَّ الذي يزيد في الكلام أضعاف ما قد يُحذف منه، والعمل إنّما هو على الأكثر"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣٦٣/١)، وهو يقصد علّة كثرة الاستعمال.

إنَّ ابن يعيش فيما يبدو لي قد اتبع ابن جني والزمخشري في هذا الموضع خاصة ولم يخرج عمّا يراه النحويّون والصرفيّون في زيادة الهاء في مواضع، لكن رأيه يحتاج إلى شيء من التفصيل فزيادة الهاء لم ينكرها أحد من علماء العربية، وتزاد آخرًا في الكلمة لبيان حركة الوقف، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾(سورة الحاقة: ٢٦)، وفيمه، وعلامه، وكذلك تزاد في أغزه، واخشه، وارمه، يريد: أغز واخش وارم(الجرجاني، ١٩٨٧، ٨٩)، وتزاد في بدء الكلمة، نحو: هجرع، وهبلع؛ لأنّهما من الجرع والبلع، وتزاد في أهراق، والأصل فيها: أراق(الجرجاني، ١٩٨٧، ٨٩، ابن جني، ١٩٥٤، ٢٥، ابن جني، ١٩٨٥، ٢٠٢/٢).

فهذه المواضع تزاد فيها الهاء، ولهذا نجد طائفة كبيرة ممّن ذكر أمهات، صرح بأنَّ الهاء زائدة، وذكروا أنَّ علّة زيادة الهاء علّة مركبة من علتين، علّة أصل، وعلّة فرق، وهذا هو المستعمل عند علماء العرب من ذلك المبرد؛ إذ يقول: "فأما (أمهات) فالهاء زائدة؛ لأنَّها من حروف الزوائد تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت، ولو قلت: (أمّات) لكان هذا على الأصل، ولكن أكثر ما قد يُستعمل هو لفظ (أمهات) في الأنس، ولفظ (أمّات) في البهائم، فكأنّما زيدت للفرق، ولو وضعت كل واحدة موضع الأخرى لجاز ذلك، ولكن الوجه ما ذكرته لك، والآخر إنّما يجوز في شعر ما وترده إلى الأصل فتقول في كل واحدة منهما أم فما جاز من زيادة أو حمل على الأصل في هذا فهو في الآخر جائز، قال الشاعر(ينظر: البغدادي، ١٩٦٧، ٩٧٦، التبريزي، ١٩٨٧، ١٣٦٣، الفراء، د.ت، ٣٠٨/٢، عبد النور، ١٩٨٤، ٤٠٢، ابن جني، ١٩٨٥، ٥٦٥/٢، الرضي، ١٩٧٥، ٣٨٣/٢، ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣٢٤/٥):

فوال معروف، وفعاله عقار مثنى أمهات الرباع..." (المبرد، د.ت، ١٦٩/٣)

ومن الذين صرحوا بزيادتها من العلماء ابن السراج فعنده أنَّ القياس يجيز زيادة الهاء(ينظر: ابن إياز، ٢٠٠٢، ٥٦)، وكذلك الثمانيني جعل الهاء زيادتها سواء في بدء الكلمة أم في وسطها أم في الآخر(ينظر: الثمانيني، ١٩٩٩، ٢٧٩)، والجرجاني(ينظر: الجرجاني، ١٩٨٧، ٨٩)، والعزي، وتبعه ابن إياز(ينظر: الثمانيني، ١٩٩٩، ٢٧٩).

ويبدو لي هنا أنَّ الذي حملهم على القول بزيادتها وجهين:

أحدهما: الزيادة أسهل عندهم من الحذف، ولهذا كان القول بزيادة الهاء في (أمهات) أفضل من ادعاء حذفها في (أمات).

والآخر: قياس النظير على النظير، فهي جاءت زائدة في وسط الكلمة، فحملوا عليها نظيرتها إن جاءت بين حروف بنية الكلمة، كأهراق وأمهات، وبعض من العلماء أنكر زيادتها، أو جعل استعمال العرب لها هو القول الفيصل للاستعمال، فسيبويه يرى أنَّها من لغات العرب، وإن تكلم عن زيادة الهاء في مواضع – تقدم نصل سيبويه قبل قليل – وتبعه السيرافي(السيرافي، ٢٠٠٨، ٣٢٩/٤)، واحتج بعض النحويّين بأنَّ الهاء في (أمهات) زائدة وليست أصلية وأنَّ الأصل فيها (أمات)، فوجب عليه أن يكون زعمهم أنَّ (الأمهات) (فعلهات)، وأنَّ الواحدة منها (فعلهة)، وهذا بناء ليس له نظير في كلام العرب، وبذلك لا يجوز أن تكون (أمّهة) (فعلهة)؛ لأنَّ (أمّهة) الثاني فيها حرف مضعّف، و(فعلهة) ليس ثانيها كذلك، فإن ضعفت عين (فعلهة) ستكون على وزن (فعلهة)، وهذا أشد قبحًا من الأوّل؛ لأنَّه ليس في كلام العرب مثل هذا، ولا يتكلم بها أحدٌ من فصحاء العرب المنقول عنهم، وبالتالي لم يتحقق الهدف منها، وهو الفهم والإفهام(عبد الله، ٢٠٢٢،

٥٧)، وأيضًا لا توجد في القرآن الكريم ولا في شعر العرب إلا الضرورة، وجعل (الأمهات) التي أطبقت العرب على الكلام بها، ولم يجيء في القرآن إلا كذلك شاذًّا رديئًا، ووزن (أمهة) عند هؤلاء: (فعلهة)، و(الأمهات) عندهم على (فعلهات)، وهو مثال لم يجئ منه في كلام العرب، ولم يذكر الخليل ولا سيبويه ولا أحد من المتقدمين من أصحابهما هذا البناء في أبنية الأسماء، ولا ذكروا أنَّ الهاء قد تزاد إلّا في موضعين: أحدهما بعد ألف الندبة، والآخر لبيان الحركة في مثل قول الله عز وجل: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ﴾ (سورة القارعة: ١٠)، وفي: ارمه وعه، ولا يجوز أن تكون (أمهة) إلّا كما ذكر الخليل، فإنَّه قال: "جمع الأم أمهات، ويقال فيه: قد تأمه الرجل أما إذا اتخذ لنفسه أمًا... وتصريف الأم وتفسيرها في كل معانيها: أمه يأمه أمها في كتاب المؤلفات الصحاح؛ لأنَّ تأسيسها من حرفين صحيحين والهمزة والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء؛ إذ أمنوا اللّبس"، فقال: "ويقول بعضهم في تصغير أم أميهة والصواب: أميمهة وبعض يصغرها: أميمة، على لفظها، وهم الذين يقولون أمات في الجمع، ومن العرب من يحذف ألف أم، في مواضع كثيرة بمنزلة ألفات الوصل"(ابن درستويه، ١٩٩٨، ٢٠٢– ٢٠٣)، وتبعه السيد البطليوسي وزاد عليه بأمور منها(ينظر: البطليوسي، ٢٠٠٧، ١٦٩– ٢٧٦).

١– إنَّ هذا التوهم إن كان صحيحًا كانت الميم من (أم) مخففة ولم تكن مشددة؛ لأنَّ تشديد الميم يوجب أن يكون وزن (أم) (فعل)، ولام الفعل منها ميم، ولام الفعل من (أمهة) على هذا الرأي هاء، ودل هذا على أنَّ (أما) ليست محذوفة من (أمية)، ويشهد بصحة ذلك قولهم: أم بيئة الأمومة، وما كنت أما، فهذا كله يدل على أنَّ الميم من (أم) مضاعفة كالميم في (سم) و(هم).

٢– إنَّ الحروف الزائدة التي الهاء أحدها سماها النحويون حروف الزيادة ولم يسموها حروف الحذف، وإن كان منها ما يحذف في بعض المواضع؛ لأنَّ الغالب عليها أن تزاد لا أن تحذف، فنسبت إلى الزيادة التي هي أغلب عليها، فإذا جاء منها حرف يحتمل الزيادة والحذف لزم أن يحكم بالزيادة التي هي الباب فيه حتى يقوم دليل على الحذف الذي هو أقل حاليه، هذا هو محض القياس وطريقه.

إنَّ الذين ذهبوا في اشتقاقها لا نعلم أحدًا منهم جعل (الأم) مشتقة من أمه، يأمه، وإنّما قال بعضهم: إنّها مشتقة من أم يؤم إذا القصد سميت بذلك؛ لأنَّ ولدها يؤمها ويتبعها، وقال بعضهم: سميت أمًا لأنَّها أصل الولد، وأم كل شيء أصله، كما قالوا لـ (مكة) أم القرى، وقالوا لفاتحة الكتاب أم الكتاب(ينظر: البطليوسي، ٢٠٠٧، ٢٧١– ٢٧٠).

وبعض النحويين يذهب مذهبًا آخرًا غير هذين المذهبين، فجعل لكل واحدة من (أمات) و(أمهات) أصلًا يختلف عن الآخر، كأبي حيان نقلًا عن الفراء، إذ قال: "والخلاف في هذا الهاء أهي أصلية أم زائدة مذكور في علم التصريف في حروف الزيادة، وقال الفراء العرب تقول: هذه أم، وهذه أمة، ويجمعونها أمات وأمهات، وإنّما يقول أمهات الذين يقولون أمة، وأمات الذين يقولون: أم"(الأندلسي، ١٩٩٧– ٢٠١٣، ٤٦/٢)، و وافقه الفيومي(ينظر: أبو العباس، د.ت، ٢٣/١).

رابعاً: علل (منجنون):

ومن أوائل من ذكر وزن لفظة (منجنون) سيبويه، إذ ذكر أنَّ وزن مفعلول قليل جدًا، قال: "وأمّا النون فمن نفس الحرف حتى يتبين لك؛ لأنّها من النونات التي تكون عندك من نفس الحرف، إلا أن يجيء شاهد من لفظه فيه معنى يدلك على زيادتها، فلو كانت النون زائدة لكان من الثلاثة ولكان بمنزلة كوألٍ، وكذلك منجنونٌ تقول: منيجينٌ، وهو من الفعل فعيليلٌ"(سيبويه، ١٩٨٣، ٤٤٥/٣– ٤٤٦) وذكر في موضع آخر أنَّ في تحقيره تثبت النون فهذا يدل على أنّها أصل فيه، فيكون منيجين (ينظر: سيبويه، ١٩٨٣، ٢٩٢/٤) وابن السراج ذكر ذلك أيضًا(ينظر: ابن السراج، ١٩٨٧، ٥١/٣)، وأبو على الفارسي(أبو علي، ١٩٩٠، ٢٩٤/٣).

ومن الذين حكموا بزيادتها من العلماء السيرافي، إذ جعلها في التصغير بمنزلة خنشليل، فتقول فيه: خنيشيل، فحذفت اللام الأولى لزيادتها، وزاد علّة أخرى في منيجين، وهي الاضطرار، ويقصد بها أنّهم اضطروا إلى حذف النون لئلا تحذف الياء المنقلبة عن الواو(السيرافي، ٢٠٠٨، ١٨٩/٤)، وذكر ابن يعيش علتين في كون النون الثانية أصلية، وهما: علّة عدم النظير، وعبر عنها بعدم وجود وزن (مفعلول) علّة أصل؛ لأنَّه في جمع التكسير تبقى النون (مناجين)، قال: "وإنّما قلنا ذلك؛ لأنَّه لا يخلو إما أن تكون الميم وحدها زائدة أو النون وحدها الزائدة، أو يكونا جميعًا زائدين أو أصليين، على نحو ما قلنا في منجنيق، ولا يجوز أن تكون الميم وحدها زائدة؛ لأنّا لا نعلم في الكلام مفعلولًا، ولا يجوز أن تكون النون بعدها زائدة، لقولهم في التكسير مناجين، كذلك تجمعه عامة العرب، فلما ثبتت في الجمع قضي عليها بالأصالة؛ إذ لو كانت زائدة لقيل: مجانين كما قيل: مجانيق، ولا يكون الميم والنون جميعًا زائدين"(ابن جني، ١٩٩٨، ١٥٧– ١٥٨)، والملاحظ على ابن يعيش أنَّه استعمل السبر والتقسيم في بيان ما صح من وزن منجنون.

وفي كلام الرضي عن هذا الأمر ما يشعر أنَّ إحدى النونين زائدة حتى لا يكون التضعيف أصلًا مع ثلاثة أصول دونه، قال: "قوله: (ومنجنون) مثله مثل منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة وذلك لكون منجنين وهو لغة في منجنون يحتمل الأوجه المذكورة؛ لكونه كمنجنيق إلا أنَّ إحدى اللامين فيه لا بُد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معًا أو بأصالة أحداهما؛ لأنَّ التضعيف لا يكون أصلًا مع ثلاثة أصول دونه"(الرضي، ١٩٧٥، ٣٥٣/٢).

خامسًا: الاستثقال والاستغناء في صيغة (مفعلة):

اجتماع علتي الاستثقال والاستغناء في فعلل كضفدع، ومن ذوات الأربعة لا يأتي في بدء لفظه الميم، فلاستثقال الحال في وضع الميم في أوله، والاستغناء أنهم قالوا : أرض كثيرة الضفادع(ينظر: ابن جني، ١٩٩٨، ١٥٢)، وهذا الكلام يدل على أنَّ مسوغ الاستغناء هنا هو استثقالٍ في نطق، ذلك بالنسبة إلى بنات الأربعة إذا جيء بها على وزن (مفعلة)؛ لأنَّ هذا النوع من الأسماء مما لزمته الهاء، وهو صفة الأرض التي يكثر فيها الشيء، ولا تكون اسمًا للمكان الذي يقع فيه الفعل، فالأرض مؤنثة فيجب أن تكون صفتها مؤنثة أيضًا، ولو قالوا من بنات الأربعة مثل الذي قالوا من بنات الثلاثة: (مأسدة) لقيل: (مثعلبة)؛ لأنَّ ما جاوز الثلاثة يكون نظيره صيغة (المفعل) بزنة صيغة (المَفْعُول)؛ إذ يستوي فيه المصدر والزمان والمكان، والميم تكون زائدة في أول الحروف، ويكون بلفظ المفعول فقالوا: "أرضٌ معقربةً، ومثعلبة"؛ لأنَّه قد جاوز الثلاثة، ومن قال: "أرض مثعلة"؛ لأنَّه ثلاثي، مثل: "مأسدة"، وقد خصوا بذلك بنات الثلاثة لخفتها، ولو قلت من بنات الأربعة على قولك: "ماسدةٌ" لكان القول: "مثعلبةٌ"؛ لأنَّ ما جاوز الثلاثة يكون نظيره (المفعل) بمنزلة (المفعول)، وقالوا: "أرضٌ مثعلبةٌ ومعقربةٌ"(ينظر: سيبويه، ١٩٨٣، ٩٤/٤، ابن يعيش، ٢٠٠١، ١٤٩/٤، ابن مالك، ١٩٩٣، ٢١٧)، ولو قالوا من الرباعي: "مثعلبة" على نحو ما جاء من الثلاثي "مأسدة"، لصار في البناء ثقلاً لا يخفى على كل ناطق، بخلاف ما يصاغ من بنات الثلاثة، فمن الواجب في صيغة (مفعلة) لزوم الهاء في آخرها، والميم تكون مفتوحة في أولها، فعند مجيء بنات الثلاثة على هذه الصيغة لشيء يدل على الكثرة في المكان صار بناؤها بعد صوغها على خمسة أحرف، أمّا بنات الأربعة فهي في الأصل حروفها كثيرة وتزداد كثرة عند إضافة الهاء في الآخِر والميم المفتوحة في أوّلها، وهذان الحرفان من أصل الوضع في الصيغة، فيزداد بذلك البناء ثقلًا، وهذا ما كرهه العرب الخُلّص في كلامهم، وهو نفسه ما عناه سيبويه في قوله: "ولم يجيئوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو "الضفدع والثعلب" كراهية أن يثقل عليهم، ولأنَّهم قد يستغنون بأن يقولوا: "كثيرة الثعالب" ونحو ذلك، وإنّما اختصوا بها بنات الثلاثة لخفتها"(سيبويه، ١٩٨٣، ٩٤/٤)، ومثله عند ابن الحاجب أيضاً، لكنه أجازه سماعًا فلا يقاس عليه، قال: "واعلم أنَّ الشيء إذا كثر في المكان وكان اسمه جامدًا فالباب فيه على مفعلة بفتح العين كـ "المَأْسَدَة وَالْمَسْبَعَةِ والمَذابة": أي الموضع الكثير الأسد والسباع والذئاب، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد، فلا يقال: "مضبعة ومقردة"، ولم يأتوا بمثل هذا في الرباعي فما فوقه، نحو الضفدع والثعلب،

بل استغنوا بقوله: كثير الثعالب، أو تقول: "مكان مُتَعْلِب وَمُعَقْرِب وَمُصَفْدَع وَمُطلب" بكسر اللام الأولى على أنّها اسم فاعل"(الرضي، ١٩٧٥، ١/١٨٨).

ومن الجدير بالقول إنَّ صياغة وزن (مفعلة) للمكان الذي يكثر فيه الشيء من الفعل الرباعي الصحيح هو مناط علّة الاستثقال، أمّا صياغة هذا البناء من الفعل الرباعي المعتل فهو سلس ومستساغ أيضاً؛ لأنّ المعتل يجري عليه حذفاً، ودليل هذا قول ابن يعيش في شرحه على المفصل؛ إذ قال: "وقالوا: "أرض محياةً"، إذا كثرت فيها الحيات، و"أرض مفعاة"، إذا كثرت فيها الأفاعي، ومذهب سيبويه أنَّ عين (حية) ياء، فهو من لفظ (حييت)، وقال غيره: العين هي واو، والأصل: حوية، فقلبت ياء على حد قلبها في "طويته طيًا، ولويته ليًا" فيكون من لفظ: حويت"(ابن يعيش، ٢٠٠١، ٤/١٤٩- ١٥٠).

سادسًا: حذف الألف من (ما) الاستفهامية، وزيادة الهاء في آخرها:

ذكر الثمانيني أنَّ للعرب فيها ثلاثة مذاهب، وهذه المذاهب هي(ينظر: الثمانيني، ١٩٩٩، ٢٧٥):

الأوّل: أن تسقط ألفها عند اتصالها بحرف الجر ليفصلوا بين ما الاستفهامية وما الخبرية التي بمعنى الذي والتي، فقد ورد عن العرب: حتى مه، ولِمه، وعلامه، والى مَه، وهو أفصح المذاهب وأجودها.

الثاني: وهو أقل من الأوّل، أن يكون الوقف على الميم ساكنة، مثل: لم فعلت؟، وحتام؟

الثالث: وهو قليل جدًا إثبات الألف فيها، فيقولون: علاما فعلت؟ لما قمت؟

وعد ابن إياز أنَّ هذه الزيادة مطردة(ابن إياز، ٢٠٠٢، ٨٤)، وعند الفارضي أنَّ هذه الهاء ليست واجبة في دخولها على (ما) الاستفهامية(الفارضي، ٢٠١٨، ٤/٢٤٠).

وقد ذكر لها ابن يعيش علتين:

إحداها: حذف الألف وذلك للتفريق بين الاستفهام والخبر فأصبحت (ما) بم.

والأخرى: علة كراهية، وهي أنَّ العرب تكره الوقوف بالسكون على الميم فزادوا الهاء للوقف(ابن يعيش، ٢٠٠١، ١٧٤).

وبعد هذه الأمثلة التي ذكرتها وبعد ما سبق يتبين لنا أنَّ الكثير من علماء العربية كانوا يقرّون بتأثير أكثر من علّة لتجيء على معلول واحد، أي: تعدّد العلل لمعلول واحد.

الخاتمة:

وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى أن أكون قد وُفّقت في هذا البحث المتواضع الّذي بينت فيه بعضًا من آراء علمائنا الأجلّاء في العلّة الصرفية، ومدى اعتنائهم الكبير بهذا الموضوع، وكان لهم أثرًا جليًا في اختياراتهم وحرصهم على تعريف المتلقي بالعلل الصرفية، وتبيين المعنى والغرض المراد منها، ولا بدّ لنا من أن نبيّن أهم النتائج لهذا البحث، وكالاتي:

١- العلّة بصورة عامة من الموضوعات المهمّة التي شغلت العلماء من حيث طبيعتها وتعددها لمعلول واحد، ومن هؤلاء العلماء سيبويه وابن جني وأبو البركات الأنباري وغيرهم.

٢- أغلب العلماء النّحويّين والصرفيّين هم مع جواز تعدّد العلل، كابن جني وغيره من العلماء، ولهم في علل بعض الألفاظ آراء متعدّدة ومذاهب مختلفة.

٣- انَّ علل النّحويين أقرب ما يكون إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ لأنَّ علل المتكلمين تحال إلى الحس، فتتولّد قوّة المناسبة بين العلّة والحكم، وليس الحال ذاته في العلل الفقهية؛ لأنَّ المناسبة قد تكون ضعيفة عند علماء الفقه بين العلّة والحكم، فتكون بمثابة دليلًا، ومن العلماء مَن جزم بأنَّ علل اللّغة كلها علل كلامية، كأبي البركات الأنباري.

٤- الكثير من علماء العربية كانوا يقرّون بتأثير أكثر من علّة ومجيئها لمعلول واحد، أي: تعدّد العلل لمعلول واحد.

المصادر والمراجع:

١. ابن السراج، محمد سهل النحوي، (١٩٨٧)، الأصول في النحو، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢.
٢. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (١٩٦١)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى، مصر.
٣. الزبيدي، محب الدين محمد مرتضى الحسيني، (١٩٦٥– ٢٠٠١)، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: جماعة من المختصين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
٤. الأندلسي، أبو حيان، (١٩٩٧– ٢٠١٣)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق من (١) إلى (٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١.
٥. بن درستويه، عبد الله بن جعفر، (١٩٩٨)، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
٦. أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، (١٩٩٠)، التعليقة على كتاب سيبويه، تح: د. عوض بن حمد القوزي، ط١.
٧. التميمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (٢٠٠٣)، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط٥.
٨. الصبان، محمد بن علي، (١٩٩٧)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١.
٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر، (١٩٦٧)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط٢.
١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٩٠)، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
١١. البطليوسي، أبو محمد عبد الله، (٢٠٠٧)، رسائل في اللغة، قراءة وتحقيق وتعليق: الدكتور وليد محمد السراقبي، ط١.
١٢. عبد النور، أحمد، (١٩٨٤)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، قسم معاني اللغة العربية، ط: القلم.
١٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٨٥)، سر صناعة الإعراب، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
١٤. التبريزي، الخطيب، (١٩٨٧)، شرح اختيارات المفضل، تح: فخر الدين قباوه، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط٢.
١٥. الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، (١٩٩٨)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١.
١٦. الفارضي، شمس الدين محمد، (٢٠١٨)، شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، تح: أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، ط١.
١٧. الأزهري، خالد بن عبد الله، (١٩٩٦)، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ومعه ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، حاشية ياسين العليمي على شرح الممتع الكبير في التصريف، مكتبة لبنان، ط١.
١٨. الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت، (١٩٩٩)، شرح التصريف، تح: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١.
١٩. ابن إياز، (٢٠٠٢)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق وشرح ودراسة وتقديم: أ. د. هادي نهر، أ. د. هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١.
٢٠. السيرافي، الحسن بن عبد الله، (٢٠٠٨)، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي على سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
٢١. ابن يعيش، يعيش بن علي، (٢٠٠١)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.
٢٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٩٨)، شرح الملوكي، تح: د. ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط١.
٢٣. الرضي، رضي الدين محمد بن الحسن، (١٩٧٥)، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٢٤. الفراهيدي، أبو عبد الله أحمد الخليل، (١٩٨١)، معجم العين، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر.

٢٥. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عمر، (١٩٩٣)، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير، تح: د. مصطفى النحاس، كلية الآداب – جامعة الكويت.
٢٦. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٩٨٣)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب.
٢٧. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، (د.ت)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢٨. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (١٩٥٧)، لمع الأدلة وجدل الإعراب في أصول النحو، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.
٢٩. الأندلسي، ابن سيده، (١٩٧٨)، المخصص، دار الفكر، بيروت.
٣٠. أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت.
٣١. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
٣٢. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، (١٩٨٧)، المفتاح في الصرف، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
٣٣. الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى، (د.ت)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
٣٤. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٣٥. الأشبيلي، ابن عصفور، (١٩٨٧)، الممتع في التصريف، تح: د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط١.
٣٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٥٤)، المنصف – شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، ط١.
٣٧. الجاحظ ، عمرو بن بحر بن محبوب، (١٤٢٤)، الحيوان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢.

البحوث والدراسات:

١. عبدالله خلف الوائلي، ن. ٢٠٢٢. الفصيح والأفصح في العربية. مجلة كلية التربية جامعة واسط . ٣، ٤٦ (فبراير ٢٠٢٢)، ٥٥–٦٠. دوي: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss46.2924.

Sources and References:

1. Ibn Al-Sarraj, Muhammad Sahl Al-Nahwi, (1987), The Origins of Grammar, trans. Dr. Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Risala Foundation, Beirut, 2nd ed.
2. Al-Anbari, Abdul-Rahman bin Muhammad, (1961), Fairness in the Issues of Disagreement between Basran and Kufi Grammarians, trans. Muhammad Muhyi Al-Din Abdul-Hamid, Al-Matbaa Al-Tijariyyah Al-Kubra, Egypt
3. Al-Zubaidi, Muhibb Al-Din Muhammad Murtada Al-Husseini, (1965-2001), Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamus, trans. A Group of Specialists, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait.
4. Al-Andalusi, Abu Hayyan, (1997-2013), Al-Tadheel and Al-Takmil in Explaining the Book of Al-Tashil, trans. Dr. Hassan Handawi, Dar Al-Qalam, Damascus from (1) to (5), and the remaining parts: Dar Kunuz Ishbiliya, Riyadh, 1st ed.
5. Ibn Darastawayh, Abdullah bin Jaafar, (1998), Correction and Explanation of Al-Fasih, trans. Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhtun, Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo.
6. Abu Ali, Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi, (1990), Commentary on the Book of Sibawayh, trans. Dr. Awad bin Hamad Al-Qawzi, 1st ed.
7. Al-Tamimi, Abdullah bin Abdul Rahman, (2003), Clarification of the Rulings from Bulugh Al-Maram, Al-Asadi Library, Mecca, 5th ed.
8. Al-Sabban, Muhammad bin Ali, (1997), Al-Sabban's Commentary on Al-Ashmouni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.

9. Al-Baghdadi, Abdul Qadir bin Omar, (1967), Treasure of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language, trans. Abdul Salam Muhammad Harun, 2nd ed., Dar Al-Kutub Al-Arabi, Cairo, 2nd ed.
10. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman, (1990), Characteristics, trans. Muhammad Ali al-Najjar, Dar al-Shu'un al-Thaqafiyah, Baghdad.
11. al-Batalyusi, Abu Muhammad Abdullah, (2007), Letters in Language, Reading, Investigation and Commentary: Dr. Walid Muhammad al-Saraqibi, 1st ed.
12. Abd al-Nour, Ahmad, (1984), Arranging Buildings in Explaining the Letters of Meanings, Arabic Language Meanings Section, ed. al-Qalam.
13. Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman, (1985), The Secret of the Art of Grammar, trans. Dr. Hassan Handawi, Dar al-Qalam, Damascus, 1st ed.
14. al-Tabrizi, al-Khatib, (1987), Explanation of al-Mufaddal's Choices, trans. Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon, Beirut, 2nd ed.
15. al-Ashmouni, Ali ibn Muhammad ibn Issa, (1998), al-Ashmouni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.
16. Al-Faraidi, Shams al-Din Muhammad, (2018), Explanation of Imam al-Faraidi on Ibn Malik's Alfiyyah, trans. Abu al-Kumait Muhammad Mustafa al-Khatib, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon, Beirut, 1st ed.
17. Al-Azhari, Khalid bin Abdullah, (1996), Explanation of al-Tasreeh on al-Tawdih, Dar Ihya al-Kutub al-Arabiyyah, Issa al-Babi al-Halabi and his partners, with him Ibn Asfour, Ali bin Mu'min bin Muhammad, Yassin al-Alimi's commentary on the explanation of al-Mumti' al-Kabir in morphology, Lebanon Library, 1st ed.
18. Al-Thamani, Abu al-Qasim Omar bin Thabit, (1999), Explanation of morphology, trans. Dr. Ibrahim bin Suleiman al-Ba'imi, Al-Rashd Library, 1st ed.
19. Ibn Iyaz, (2002), Explanation of the definition of the necessary morphology, investigation, explanation, study and presentation: Prof. Dr. Hadi Nahr, Prof. Dr. Hilal Naji al-Muhami, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Jordan, 1st ed.
20. Al-Sirafi, Al-Hassan bin Abdullah, (2008), Explanation of the Book of Sibawayh, trans.: Ahmed Hassan Mahdali Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.
21. Ibn Yaish, Yaish bin Ali, (2001), Explanation of Al-Zamakhshari's Al-Mufassal, introduced by: Dr. Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st ed.
22. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1998), Explanation of Al-Muluki, trans.: Dr. Desiree Saqal, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1st ed.
23. Al-Radi, Radhi Al-Din Muhammad bin Al-Hassan, (1975), Explanation of Shafiyyah Ibn Al-Hajib, trans.: Muhammad Nour Al-Hassan, Muhammad Al-Zafzaf, Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon.
24. Al-Farahidi, Abu Abdullah Ahmad Al-Khalil, (1981), Dictionary of Al-Ain, trans.: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, d. Ibrahim Al-Samarrai, Publications of the Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rasheed for Publishing.
25. Ibn Malik, Jamal Al-Din Muhammad bin Omar, (1993), Opening the Locks and Solving the Problem with the Explanation of the Lamiyat Al-Af'al, Known as the Great Explanation, trans. Dr. Mustafa Al-Nahhas, Faculty of Arts - Kuwait University.
26. Sibawayh, Amr bin Othman bin Qanbar, (1983), The Book, trans. Abdul Salam Muhammad Harun, Alam Al-Kutub.
27. Ibn Manzur, Jamal Al-Din Muhammad bin Makram, (n.d.), Lisan Al-Arab, Dar Sadir, Beirut.
28. Al-Anbari, Abdul Rahman bin Muhammad, (1957), The Shining of Evidence and the Debate of Syntax in the Principles of Grammar, trans. Saeed Al-Afghani, Syrian University Press, Damascus.

29. Al-Andalusi, Ibn Sidah, (1978), Al-Mukhassas, Dar Al-Fikr, Beirut
30. Abu Al-Abbas, Ahmad bin Muhammad bin Ali, (n.d.), Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir, Al-Maktaba Al-Ilmiyyah, Beirut.
31. Al-Farra, Abu Zakariya Yahya bin Ziyad, (n.d.), The Meanings of the Qur'an, trans. Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, Abd al-Fattah Ismail al-Shalabi, Dar al-Masriya for Authorship and Translation, Egypt, 1st ed.
32. Al-Jurjani, Abu Bakr Abd al-Qahir, (1987), The Key to Morphology, trans. Dr. Ali Tawfiq al-Hamad, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st ed.
33. Al-Dhabi, Al-Mufaddal bin Muhammad bin Ya'la, (n.d.), Al-Mufaddaliyat, edited and explained by: Ahmad Muhammad Shaker, Abdul Salam Muhammad Harun, Dar Al-Ma'arif, Cairo, 6th ed.
34. Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid, (n.d.), Al-Muqtabas, edited by: Muhammad Abdul Khaliq Azima, Alam Al-Kutub, Beirut, Lebanon.
35. Al-Ashbili, Ibn Asfour, (1987), Al-Mut'a fi Al-Tasrif, edited by: Dr. Fakhr Al-Din Qabawa, Dar Al-Ma'rifa, Lebanon, Beirut, 1st ed.
36. Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman, (1954), Al-Munsif - Explanation of the Book of Tasrif by Abu Othman Al-Mazini, Dar Ihya Al-Turath Al-Qadeem, 1st ed.
37. Al-Jahiz, Amr bin Bahr bin Mahbub, (1424), Al-Hayawan, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 2nd ed.

Research and Studies:

1. Abdullah Khalaf Al-Waili, N. 2022. Eloquent and Most Eloquent in Arabic. Journal of the College of Education, University of Wasit. 3, 46 (February 2022), 55-60. doi: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol3.Iss46.2924.